المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الاتحاد الأوروبي... النشأة والتطور
اسم الكاتب: أحمد نجم عبود صالح، أ.م.د. اثير ناظم عبد الواحد الجاسور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6648
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 05:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاتحاد الأوروبي ... النشأة والتطور

أحمد نجم عبود صالح ahmed0nijem@gmail.com
أ.م.د. اثير ناظم عبد الواحد الجاسور Atheer_aljassour@yahoo.com
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية

الملخص :

يمثل الاتحاد الأوروبي اهم الانجازات التي شهدتها القارة الأوروبية فهو عملية اندماج وتكامل اقتصادي وسياسي طوعي بين الدول القومية في أوروبا ، بدأ الاتحاد الأوروبي بست دول، ونمت الى (٢٨) دولة في عام ٢٠١٣، أذ كان الاتحاد الأوروبي مجتمع للفحم والصلب وتطور الى اتحاد اقتصادي واجتماعي وسياسي، أنتج الاندماج الأوروبي أيضا مجموعة من المؤسسات الحاكمة على المستوى الأوروبي مع سلطة كبيرة على العديد من مجالات السياسة العامة.

ومن الطبيعي أن يتطور دور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية ليتواكب مع التحولات التي تمر بها العملية التكاملية نفسها، فلقد وصلت هذه التجربة لمستوى جعلها غير قابلة للارتداد، وذلك لسبب بسيط وهو أن الخسائر المترتبة على تراجعها او انهيارها اكبر بكثير من أي مكاسب محتملة لأطراف قد تبدو متحفظة على بعضها توجهاتها، وهذا الوضع يفترض ان جميع الاطراف المشاركة فيها حريصة على تأمين نجاحها واستمرار تقدمها رغم استمرار خلافاتها حول وجهتها وسرعتها.

يمكننا القول إن الاتحاد الأوروبي نجح في تشكيل تكتل اقتصادي من (٢٧) دولة، وبمساحة تزيد عن (١٠) مليون كم مربع ،وبتعداد سكاني بلغ أكثر من (٤٤٦.٨٢٨.٨٠٣) مليون نسمة حسب أحصائية تابعة لمكتب الإحصائيات الأوروبية (يوروستات) لعام ٢٠٢٣ م (بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ٣١ كانون الأول عام ٢٠٢٠م)، ويعتبر ثالث أكبر عدد سكان في العالم بعد الهند والصين وبقوة اقتصادية ثالثة بعد الولايات المتحدة والصين.

ومن هذا المنطلق يحاول الاتحاد منذ بداية تأسيسه أن يكون له دور فاعلا ومؤثرا في السياسة الدولية بما يتناسب مع مكانته الدولية وفقا لمستجدات المرحلة الراهنة، سيما بعد وصول عملية التكامل والاندماج الى مستوى متقدم، فضلا عن التطورات التي شهدتها البيئة الدولية.

الكلمات المفتاحية : الاتحاد الأوروبي ، الجماعة الأوروبية، التكامل، الاندماج ، التطور.

تاريخ الاستلام : ٢٧/ ١٢ /٢٠٢٣ تاريخ القبول: ٢٥ / ١ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٣ /٢٠٢٤

The European Union... its origins and development

Ahmed Najm Abboud Saleh, **Asist Lecturer Atheer Nazim Al-Jasour**
ahmed0nijem@gmail.com Atheer_aljassour@yahoo.com
Al-Mustansiriya University - College of Political Science

Abstract

The European Union represents the most amazing achievements that the European continent has witnessed. It is a process of voluntary economic and political integration and integration between the nation states in Europe. The European Union began with six countries, and grew to (28) countries in 2013, as the European Union was a coal and steel community and developed into an economic and social union. Politically, European integration has also produced a set of governing institutions at the European level with significant power over many areas of public policy.

It is natural for the role of the European Union to develop on the international scene to keep pace with the transformations that the integration process itself is going through. This experience has reached the level of making it irreversible, for the simple reason that the losses resulting from its decline or collapse are much greater than any potential gains for parties that may seem Some of them are conservative about their orientations, and this situation assumes that all parties participating in it are keen on...Securing its success And its progress continues, despite continuing disagreements over its direction and speed.

We can say that the European Union has succeeded in forming an economic bloc From (27) countries, and With an area of more than (10) million square kilometers, With a population of more than (446,828,803) million people, according to statistics from the European Statistical Office (Eurostat) for the year 2023 AD (after Britain's exit from the European Union On December 31, 2020 AD It is considered the third largest population in the world after India and China, and the third largest economic power after the United States and China.

From this standpoint, the Union has been trying since the beginning of its establishment to have an active and influential role in international politics in a way that is commensurate with its international standing and in accordance with the developments of the current stage, especially after the process of integration and assimilation reached an advanced level, in addition to the developments witnessed in the international environment.

Keywords: European Union, European Community, integration, integration, development.

المقدمة

مرت مسيرة الاتحاد الأوروبي بالكثير من مراحل التطور التي استغرقت اكثر من نصف قرن تقريباً، وقد تأثرت تلك المسيرة بشكل كبير بالواقع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وساهمت الكثير من الظروف السياسية والاقتصادية في تأسيسه فقد خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية بخسائر كبيرة وباقتصاد منهك وواقع سياسي مضطرب تتجاذبه قوتان دوليتان تحاول كل منهما فرض سيطرتها عليها، أو على الأقل المحافظة عليها بعيدة عن المعسكر الأخر، فكانت الساحة الأولى للحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وربما كانت تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل الاقتصادي والسياسي هي التجربة الأكثر تكاملاً على المستوى العالمي فقد تمكن من أحداث تغييرات جوهرية على المستوى الاقتصادي والسياسي والتنظيمي في القارة أوروبا .

حيث استطاعت أوروبا بفضل وحدتها أن تنقل هذه الدول من واقع التنافر والحروب الذي كانت تعيشه إلى تنظيم مؤسسي محكم وقوة اقتصادية كبيرة وفاعل دولي قادراً على تحويل مسار النظام الدولي إلى التعددية القطبية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعا ومهما هو (الاتحاد الأوروبي أطار النشأة... ومعطيات التطور) للوقوف على تجربة الاتحاد الأوروبي كونها أكثر التجارب الوحدوية في التكامل والاندماج نجاحا، في وقت أضحى فيه الاتحاد الأوروبي قوة فاعلة ومؤثرة عالميا على الصعد كافة (السياسية والاقتصادية) ، وبالتالي فأن أي تغيير يطرأ على هذا الكيان من شأنه أن يفرز آثاره على الصعيد العالمي سياسيا واقتصاديا.

إشكالية البحث:

تحاول هذه الدراسة في فهم نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي ، وحالات التوسع التي شهدها الاتحاد، رغم وجود جملة من التحديات الداخلية والخارجية منها حالة التباين والتنافس فيما بين الدول الأوروبية .

فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (أن الاتحاد الأوروبي يمتلك عناصر قوة يحاول أن يوظفها للبروز قطبا دوليا فاعلا ومؤثر في القرن الحادي والعشرين ، على الرغم من المعوقات الداخلية والخارجية التي تحاول أن تحد من دوره المستقبلي في السياسة الدولية).

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على منهجية علمية شاملة على وفق الأسس المتبعة في الدراسات الأكاديمية وأساليب البحث العلمية المتكاملة ، في سبيل الوصول الى أفضل النتائج والتفاصيل، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لمعرفة مراحل تطور الاتحاد الأوروبي منذ بداية تأسيسها ١٩٥٧م ولغاية عام ٢٠١٣م.

المطلب الأول : نشأة السوق الأوروبية المشتركة

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية أن شهدت أوروبا حالة من الضعف والتمزق والخراب الاقتصادي والاستنزاف النفسي والمعنوي، كما عانت معظم الدول الأوروبية من الدمار والانقسام والخسارة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ لم يكن يربط بين تلك الدول سوى بعض الاتفاقيات التي أفرزتها ويلات الحرب التي كانت تنظم العلاقة بين الدول الكبرى وخاصة بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والأخيرة ألمانيا (التي قسمت إلى جزئيين شرقي وغربي مختلفين سياسيا وعقائديا ويفصل بينهما جدار برلين)(الجاسور ٢٠٠١، ١٢٨-١٢٩) .

لتكون تلك الأحداث بداية لتبلور نظام دولي جديد شطر العالم إلى نصفين الأول شرقي يقوده الاتحاد السوفيتي السابق معتنقا الأيدلوجية الشيوعية التي استهدفت إلى تحويل دول أوروبا الشرقية إلى دول شيوعية مرتبطة بها والثاني غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية معتنقة الأيدلوجية الرأسمالية وهو ما فرض على أوروبا جزءا من هذا الوضع وليس قائدا له(محمود ١٢,٢٠٠٦).

غير أن أوروبا المثخنة بالجراح بدأت تعيد قراءة التاريخ حتى توصلت إلى حقيقة مفادها أن طريق الحرب والقوة وانتهاج سياسات غير عقلانية وغير متوازنة أصبح طريقا لا يمكن السير عليه ولا يفضي إلا لمزيدا من الضحايا، وان أوروبا بحاجة إلى أعادة البناء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهذا يأتي عن طريق التعاون الاقتصادي في بادي الأمر المرتكز على المصالح المتبادلة (الاعتمادية المتبادلة) (عودة ١٢,٢٠٠٩) والتنمية الشاملة هو الحل الكفيل بإخراجها من هذا الواقع المرير(الجميلي ٣٧,٢٠٠٩) .

لذلك بدأت دول أوروبا تستشعر خطر الاتحاد السوفيتي كمصدر تهديد رئيسي لأمنها، وباتت مقتنعة أن مواجهة هذا التهديد كان عليها النظر في علاقاتهم الداخلية الأوروبية والخارجية في ضوء الأوضاع الأوروبية والعالمية التي أوجدتها الحرب(طويرش ١٢٠,٢٠١٣). عبر التحالف مع الولايات المتحدة التي بدأت بدورها تعد نفسها، لقيادة المعسكر الغربي اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، فتم أطلاق مشروع مارشال(صالح ٩,٢٠١٩) عام ١٩٤٧م لإعادة إعمار أوروبا اقتصاديا، وتأسيس (حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization (NATO))(غربي ٢٠١٨ ، ٧١) عام ١٩٤٩م ليتولى الجانب الأمني، لذلك فأن فكرة تأسيس وتوسع الكيان الأوروبي الموحد لم تكن بعيدة أو متعارضة مع رؤية وأهداف الولايات

المتحدة في أوروبا والعالم، ومنها العمل على احتواء الاتحاد السوفيتي والتهديدات الصادرة عنه خاصة بعدما بات ذلك الأخير يسيطر على دول شرق أوروبا (مخيمر ٢٠٢٠، ١١١).

غير أن الولايات المتحدة بدأت تضغط بشدة لرد اعتبار ألمانيا وإعادة تأهيلها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، لأنها أدركت انه وفق متطلبات الاحتواء المطبقة ضد الاتحاد السوفيتي، لابد من أعادة القوة الاقتصادية والصناعية المدنية والعسكرية الألمانية، بمعنى انه في حين أرادت تفكيك ألمانيا بهدف ضمان أمنها في المستقبل، كانت الولايات المتحدة تريد ألمانيا كوحدة سياسية واقتصادية قوية لمواجهة الاتحاد السوفياتي(محمود ٢٠٠٦,٢٠).

ومع بروز ألمانيا كقوة اقتصادية نتيجة الجهد للشعب الألماني فضلا عن المساعدة الأمريكية المكثفة كل ذلك كان مصدر قلق بالنسبة لفرنسا التي كان عليها أن تبحث عن طريق لمواجهة القوة الاقتصادية الألمانية ومنعها من التحول إلى تهديد لفرنسا وللسلام في أوروبا(سعيد ١٩٨٦، ٤٠). مثلما حاولت من قبل ما لم يتم كبح جماحها، لذا حاولت فرنسا تقويض قوة ألمانيا ومنع عودتها كقوة متفوقة عن طريق تدويل منطقة الروهر الألمانية الغنية بالفحم ومصانع الصلب وخاماته وبتشكيل إدارة فرنسية لإقليم السار الغني بالفحم وخام الحديد ومصانع الصلب، وإنشاء دولة صغيرة ألمانية في مقاطعة رينانى لتنشأ مع انتزاع السار وتدويل الروهر حزام أمني يتجه من الشمال إلى الجنوب يفصلها عن دولة ألمانيا في المستقبل(حسن ٢٠١٠، ٧١).

عليه أدركت فرنسا أن عليها أن تبادر للبحث عن مخرج حين ظهر لها بأنه لم يعد بوسعها، تحت ضغط الحرب الباردة، عرقلة الخطط الرامية لإعادة تأهيل ألمانيا باعتبارها مسالة لا بديل عنها لتفعيل استراتيجية المواجهة مع الكتل الشرقية.

ومن اجل حل هذه الإشكالية، بدت الوحدة الأوروبية الأداة المختارة للتوفيق بين أهداف متباينة وهو ما جسده مشروع شومان(نافعة ٢٠٠٤,١٣٠) ، عندما طرح وزير الخارجية الفرنسي في ٩ أيار عام ١٩٥٠م دعوته لتوحيد الإشراف على إنتاج كل من فرنسا وألمانيا في قطاع الفحم والصلب(النعيمي ٢٠٠٧، ٩) في سوق مشتركة وتحت إشراف هيئة عليا مشتركة ذات سلطات تنفيذية، وذلك على الأساس أن تتخلى كل دولة عضو في الهيئة عن سيادتها في هذا القطاع، لمصلحة صلاحيات العليا وفتح باب الاشتراك في هذا المشروع الدول الأوروبية الأخرى، وبالفعل إزاء ذلك تكونت الهيئة الفرنسية الألمانية للإشراف على الإنتاج والتسويق للفحم والصلب من نفس العام، ثم أصبحت معاهدة رسمية عقدت في باريس عام ١٩٥١م تضم ست دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ)، ثم تبنت الهيئة مشروعا تمهيديا لمعاهدة روما التي تتضمن نظام السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧م، وكانت هذه المؤسسة فوق مستوى القومية لأن الدول وافقت في كثير من الأحيان التنازل عن جزء من سيادتها لهذه السلطة العليا(حسن ٢٠١٠ ، ٤٥).

استهدفت السوق الأوروبية الموحدة أساسا لتوحيد السياسة التجارية وتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولتحقيق كل ذلك نصت معاهدة روما عام ١٩٥٧م على تحقيق الأهداف الآتية:

١. الغاء الحواجز ووضع تعريفة جمركية مشتركة.

٢. تدعيم وتحقيق المنافسة الحرة داخل السوق المشتركة من خلال السماح بحرية الحركة للعمال والشركات والبضائع والخدمات.

٣ايجاد سياسات مشتركة بين سياسات المالية والاقتصادية(المبيضين ٢٠١٢، ٩٨).

٤إيجاد مناخ اقتصادي مناسب لعملِ السوق المشتركة وسيادة المنافسة الحرة في السوق المشتركة.

٥-إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لدعم فرص العمل.

٦-إنشاء بنك استثماري لإعطاء القروض والضمانات ولمساعدة المناطق والقطاعات الأقل نموا.

٧-العمل على إنشاء صندوق تنمية أوروبي لدول وأقاليم ما وراء البحار لبعض الدول الأعضاء (السعيدي ٢٠٢٠، ٤٦٣).

أن الدول الست التي وقعت على اتفاقية أنشاء السوق الأوروبية المشتركة كانت لها أهدافها الخاصة التي دفعتها إلى اتخاذ تلك الخطوة، فبالنسبة لفرنسا التي كانت ترغب من انضمامها إلى الجماعة إلى تحقيق السلام وعدم اللجوء إلى الحرب فضلا عن سعيها إلى الحصول على أسواق لمنتجاتها الزراعية وتكون فرصة طبيعية للتوسع الصناعي لما يملكه قطاعها الزراعي من وزن اقتصادي واجتماعي كبيرين، لذا أدركت أن طموحاتها في تحسين اقتصادها ومكانتها الدولية لا يتحقق إلا بتشكيل تنظيم أكبر من الدولة(كمال ٢٠٠١، ١٠).

أما ألمانيا وجدت بانضمامها إلى الجماعة الأوروبية هدفين: الأول سياسي: تمثل بإعادة تأهيلها في المجتمع الأوروبي والثاني: هو النهوض بنشاطها الصناعي لاسيما إنها حققت تقدما صناعيا ملحوظا لدرجة وصفت بـ"المعجزة الاقتصادية" بالإضافة إلى حاجتها إلى الأسواق الأوروبية لتصدير فائض منتجاتها، ووجدت في انضمامها فرصة لتصحيح أوضاعها، وبالتالي فان تواجدها في السوق المشتركة أفضل من البقاء خارجها، وفعلا أعقب انضمامها إلى السوق ارتفاع نسبة صادراتها من المنتجات الصناعية إلى دول الجماعة(الامام ١٩٩٨، ١٢٦). أما إيطاليا وجدت في الجماعة فرصة للنمو والتوسع، أما اتحاد دول البينولكس (هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ) فكان لهم أكثر من دافع وراء انضمامهم إلى الجماعة الأوروبية، فقد كانت صادراتهم تعتمد على الفحم والصلب فكانت الرغبة في دفع جهود التصنيع إلى الأمام ووجدت في الجماعة ليس فقط فرصة لتوسيع صادرات هذين القطاعين، بل لإنشاء صناعات جديدة تعزز نموها الاندماج

الأوروبي والاحتماء بالمجموعة الأكبر يوفر لها وسيلة لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية (Mancini , 200 13).

أمام تلك الدوافع أدركت الدول بأنها لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستوى المعيشة من تجاوز أطار الدولة القومية وتحقيق تعاون اقتصادي على مستوى أكبر، إلا أن باب العضوية لم يبقى مسدودا أمام انضمام أعضاء جدد يرغبون بالانضمام إلى الجماعة الأوروبية، لذا تم فتح باب العضوية أمام دول تتبع نظما ديمقراطية تقبل الانضمام إلى العملية التكاملية من النقطة التي وصلت إليها حتى لا يؤدي التوسع إخلال بالمكاسب التي تحققت، ولكن هذا الانضمام لم يكن عشوائيا وإنما ضمن شروط، واهم تلك الشروط(كردي ٢٠١٣، ٤٦):

١. أن تكون الدولة المتقدمة بالطلب دول أوروبية مستقلة ذات سيادة.

٢. تقديم طلب رسمي من الدول الراغبة بالانضمام وذلك للتأكد من جدية انضمامها.

٣. وجوب موافقة البرلمان للدولة المتقدمة بالطلب.

٤. وجوب موافقة المجموعة الأوروبية بالإجماع حتى لا يكون هنالك انقسام في الآراء داخل السوق.

ولقد حددت معاهدة روما نوعين من العضوية في السوق الأوروبية :

١. العضوية الكاملة: في هذا النوع يكون من حق أي دولة أوروبية الانضمام إلى الجماعة الأوروبية، ويكون تقديم طلب إلى مجلس الوزراء الأوروبي الذي يصدره بالإجماع بعد أخذ مشورة اللجنة.

٢. العضوية المشاركة (الانتساب): هذه العضوية التي لا تتوفر فيها شروط الانضمام، وكذلك الدول غير الأوروبية لها الحق في الانضمام إلى الجماعة الأوروبية بصفة عضو مشارك (منتسب) ولها ميزات تفضيلية، بيد أن هذه العضوية لا ترتقي إلى العضوية الكاملة(كردي٢٠١٣ ، ٨٨).

وبعد خمس سنوات من انطلاق المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وقعت الدول الست المؤسسة على معاهدتي المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الذرية الأوروبية في ٢٥ آذار ١٩٥٧ هدفت المجموعة الذرية الأوروبية إلى تشجيع البحث في مجال استغلال الطاقة الذرية لتوليد الطاقة بينما تولت المجموعة الاقتصادية الأوروبية مهمة تسهيل حرية حركة العمال والبضائع والخدمات وإلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً كما كان من المقرر إنشاء سياسات مشتركة خصوصاً في مجال الزراعة والتجارة لقد دخلت معاهدة روما حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني عام ١٩٥٨م(خضر ٢٠١٠، ١١).

وهكذا ومع حلول عام ١٩٥٨م كان هناك ثلاث مجموعات (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمجموعة الذرية الأوروبية) وكان لكل منها الهيكل المؤسسي الخاص بها مما أوجد نوعاً من الازدواجية والتداخل، ولهذا تم دمج المجموعات الثلاث في (معاهدة الدمج) التي تم توقيعها في تاريخ ٨ نيسان عام ١٩٦٥م في مفوضية واحدة ومجلس واحد، من أجل تحقيق اندماج وضمان

فاعلية أكبر، أذ وحدت مؤسساتها في أطار مؤسسي واحد مع الاحتفاظ بخصوصية كل معاهدة، وهكذا تشكلت المجموعة الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ تموز ١٩٦٧م، وكانت هذه الخطوة من أهم الخطوات على طريق التكامل الأوروبي في تلك الفترة(محمد ٢٠١٤، ٥٧).

وبعد النجاحات التي بدأت تحققها الجماعة الأوروبية، انضمت كل من بريطانيا والدنمارك وإيرلندا إلى عضويتها عام ١٩٧٣م ليرتفع العدد إلى تسعة أعضاء، وفي كانون الثاني عام ١٩٨١م انضمت اليونان ثم تبعتها كل من إسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦م، ليرتفع عدد أعضاء الجماعة إلى (اثني عشر عضوا)(النعيمي ٢٠٠٧، ١١). أما بالنسبة لليونان كان هدفها هو دعم ديمقراطيتها الجديدة وتأكيد اندماجها في أوروبا، بالإضافة لتحسين قدراتها الصناعية والزراعية، أما إسبانيا بسبب عزلتها عن أوروبا في ظل حكم (فرانكو)، فكانت العضوية تعني العودة للتفاعل مع أوروبا، فضلاً دوافعها الاقتصادية مثل تطوير القطاع الزراعي والحصول على معونات للتنمية من الجماعة(الرفاعي ١٩٩٧، ١٨). وكان للبرتغال أسباب مشابهة للعضوية أهمها تأكيد تفاعلها مع القارة الأوروبية سياسيا واقتصاديا وتحقيق انتعاش اقتصادي والحصول على معونات من الجماعة(كمال ٢٠٠١، ٢٧).

وفضلا عن التوسع في العضوية، فان الجماعة قامت أيضا بتدعيم مجالات الاندماج فشهدت فترة السبعينات ٦إنشاء الية للتعاون في مجال السياسة الخارجية عام ١٩٧٠م، كما أقيم النظام النقدي الأوروبي عام ١٩٧٩،

كما لتحقيق الاستقرار المالي بين الدول الأعضاء، وشهد عقد الثمانيات الموافقة على استكمال مشروع السوق الموحدة عام ١٩٨٧م(النعيمي ٢٠٠٧، ١١).

المطلب الثاني: تشكيل الاتحاد الأوروبي

رغبة في استكمال دول الجماعة الاقتصادية لمسارها التكاملي سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث الانتقال من مرحلة السوق المشتركة إلى الاتحاد الاقتصادي، تقرر في ٧ شباط عام ١٩٩٢م وانطلاقا من معاهدة ماسترخت (Maatricht Treaty) التي دخلت حيز التنفيذ في تشرين الثاني عام ١٩٩٣م الاتجاه الرسمي نحو قيام الاتحاد الأوروبي، وقد شهدت التجربة الوحدوية في مسيرتها التطورية نحو التكامل توقيع عدة معاهدات ومنها(توفيق ٢٠٢٢، ٢٧):

أولا: معاهدة ماسترخت ١٩٩٢م :

كانت هناك عدة أسباب أثرت على الجماعة الأوروبية وجعلتهم يتحركون بسرعة من أجل توسيع التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين دول أوروبا، فبعد ظهور بوادر نهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبداية استقلال دول شرق أوروبا من النفوذ السوفيتي عام ١٩٩٠م

وانتهاء ما يعرف بالحرب الباردة، فضلا عن توحد ألمانيا الشرقية والغربية في عام ١٩٩٠م، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية التي بدأت الحاجة إلى تطوير هيكلية تتمتع بدرجة من المرونة والاستقلالية تسمح باستقطاب الدول الأوروبية بخاصة دول أوروبا الشرقية ولا سيما أن دول المجموعة الأوروبية أثبتوا أبان مدة الحرب الباردة أنهم استطاعوا الصمود أمام التحديات التي واجهتها القارة أنذاك، لذا قررت الدول في ٧ شباط ١٩٩٢م الاجتماع في مدينة ماسترخت الهولندية لمناقشة المتغيرات التي تشهدها القارة(السعدي ٢٠١٧، ١٦). وتم التوقيع على معاهدة ماسترخت والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ تشرين الثاني عام ١٩٩٣م .

تعد هذه المعاهدة خطوة هامة صوب توحيد أوروبا وقفزة في مسار التكامل الأوروبي، لأنها أقامت كيانا جديد تحت مسمى الاتحاد الأوروبي وكذلك نصها على إحداث تغييرات أساسية أهمها تغيير اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليصبح اسمها الاتحاد الأوروبي بدل ذلك لم تعد قاصرة الأهداف على الناحية الاقتصادية فقط، بل تعدت أهدافها لتصبح أهدافا أكثر من اقتصادية مثل البيئة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والتكنولوجيا والطاقة والسياحة...الخ، ومن ناحية ثانية فقد أنشأت مواطنة الاتحاد الأوروبي، التي يصبح بموجبها كل مواطن يحمل جنسية دولة عضوا مواطنا في الاتحاد بحيث يتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة مثل الحق في التنقل والإقامة داخل حدود الدول الأعضاء، ومن ناحية ثالثة فقد أنشأت معاهدة ماسترخت نظام المحقق البرلماني الذي بموجبه يحق للأفراد والهيئات التقدم بشكواهم لمن يقوم بالتحقيق، وكذلك أنشأت المعاهدة لجنة المناطق، ونظام أوروبي للبنوك المركزية، وبنك مركزي أوروبي، وبنك استثماري أوروبي، وأهم ما جاءت به المعاهدة هو وضع جدول زمني للوحدة الاقتصادية والنقدية، وإنشاء عملة أوروبية موحدة بحلول عام ١٩٩٩م(المبيضين ٢٠١٢ ، ١٠٥).

ويمكن تلخيص أهم ما جاءت به هذه المعاهدة في النقاط التالية(السيسي ٢٠٠٧، ٣٠٠) :

عدت معاهدة ماسترخت من أهم الاتفاقيات بسبب ما دعت الية من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية، وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسة عن السوق الأوروبية التي كانت موجودة من قبل، وقد تناولت المعاهدة السياسية الخارجية والأمنية والاقتصادية للاتحاد، فعلى صعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية تم الاتفاق على الاتي:

١. إنشاء منطقة أوروبية تجارية حرة، تضم جميع دول الاتحاد من دون استثناء، وتشجيع التجارة الحرة بين تلك الدول، عن طريق إزالة القيود التجارية على المنتجات.

٢. المشاركة في تنمية وازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية كضرائب الاستيراد ونظام الحصص، وإنشاء بنك موحد للتمويل والاستثمار والتنمية.

٣. التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء.

وعلى صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية فقد اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات، ومجالات الأمن والقضاة، وإبراز الهوية الأوروبية المشتركة، وحرية تنقل الأفراد .

أما على الصعيد الخارجي، فلقد ركز الجزء من معاهدة ماسترخت، على قضايا السياسية الخارجية والأمنية ومنها(خضر ٢٠١٠، ٢٦) :

١. صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

٢. توحيد السياسة الخارجية المشتركة للدول الأعضاء.

٣. صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له دول الاتحاد، والدفاع عن امن الاتحاد ودول الأعضاء، مما يعني أن يكون الدفاع خارجياً وامنياً وداخلياً.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية إلى زيادة طلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من دول أوروبا الشرقية وكانت هذه الدول تعاني من الاضطرابات السياسية والوضع الاقتصادي المتردي ونظرا لخطورة الموقف رأت دول الاتحاد أنه أن لم يتم معالجة أوضاع دول أوروبا الشرقية وقبولها كأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فأن حالة ضعف الاستقرار والاضطرابات ستنتقل إليها(بخوش ٢٠٠٦, ٤٠).

ونظرا للاختلافات بين الأنظمة السياسية والاقتصادية في هذه الدول ودول المجموعة الأوروبية، والتي من شأنها أن تعيق مسيرة المجموعة، قرر المجلس الأوروبي في اجتماعه في كوبنهاكن في ٢٢حزيران عام ١٩٩٣م توسيع الاتحاد الأوروبي بضم دول من أوروبا الوسطى والشرقية، إلا انه وضع أربعة شروط يجب توافرها في الدول الراغبة في الانضمام:

١. جغرافيا: يجب أن تقع الدولة المتقدمة للعضوية ضمن النطاق الجغرافي للقارة الأوروبية، وأن تنتمي إلى العائلة الأوروبية جيوسياسية.

٢. سياسيا: تتعلق بوجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وأن تنص قوانينها على احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

٣. اقتصاديا: يجب أن تتمتع الدولة المتقدمة للعضوية بنظام اقتصادي قوي وفعال، وقادر على المنافسة داخل دول الاتحاد.

٤. قانونيا: يجب على أن تتمتع الدولة المتقدمة للعضوية أن تكون على استعداد كي تتكيف إدارتها وقوانينها كلها مع قانون الاتحاد الأوروبي، أي بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنها الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه[١].

وتقوم المفوضية الأوروبية بمهمة تقييم التقدم والوفاء بمعايير كوبنهاكن الذي يقوم على أساس انتقاء الفائزين الأكثر نجاحا في تلبية شروط الاتحاد الأوروبي.

وفي ١ كانون الثاني عام ١٩٩٥م حدث التوسع الأول بعد معاهدة ماسترخت بضم كلا من (السويد وفنلندا والنمسا) وقد أثار انضمام تلك الدول قضايا استراتيجية نتيجة سياسة الحياد التي أتبعتها تلك الدول، وبذلك أرتفع عدد الأعضاء إلى خمسة عشرة دولة(خاطر ٢٠١١ ، ٢٥٨).

ثانيا: معاهدة أمستردام ١٩٩٧م:

لم يقف الاتحاد الأوروبي عند معاهدة ماسترخت فحسب، بل تلتها معاهدات أخرى مكملة ومعدلة نصوصها بغرض الوصول إلى التكامل الأوروبي إلى أفضل صورة، ومن بين تلك المعاهدات معاهدة أمستردام في ٢ تشرين الأول عام ١٩٩٧م لتعدل معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماسترخت) والمعاهدات المنشئة للمجموعة الأوروبية، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩(المبيضين ٢٠١٢، ١٠٥) . وترتكز هذه المعاهدة على ثلاث ركائز أساسية(خضر ٢٠١٠ ، ٢٦):

١. توطيد أسس الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان داخل بلدان الاتحاد.
٢. تبني الدول تدابير واستراتيجيات موحدة فيما يخص بالهجرة واللجوء السياسي.
٣. تطوير هياكل الاتحاد ومجالات نشاطه عبر إبداع مجالات جديدة للعمل.

ثالثا: اتفاقية نيس عام ٢٠٠٠م:

اتفق المجلس الأوروبي في قمة نيس الفرنسية خلال الفترة من ٧-٩ كانون الأول عام ٢٠٠٠م، على أن يكون الهدف من معاهدة نيس التي وقعت في ٢٦ شباط عام ٢٠٠١م ودخلت حيز التنفيذ في شباط عام ٢٠٠٣م، والتي نصت على أحداث بعض التعديلات المؤسسية في مجال التوسع المقبل.

فقد أدخلت هذه المعاهدة ما يسمى بـ (نظام التصويت المرجح) هو ما يعني أنه من الممكن اتخاذ قرارات في حال تصويت (٥٥%) من الدول الأعضاء و(٦٢%) من السكان لصالحها، وهو ما يسمى أيضا " نظام الأغلبية المزدوجة" وقد أدخل هذا النظام لتجنب شلل عملية صنع القرار في أوروبا الموسعة، حيث يعرقل الأجماع أي عمل مشترك، وتضمنت معاهدة نيس شيئا جديدا أخر هو " التبني بالإجماع" للميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية.

وبعد توقيع معاهدة نيس مباشرة انعقد مؤتمر خاص سمي بـ(الاتفاقية) تحت رئاسة الرئيس الفرنسي السابق (فاليري جيسكار ديستان) من أجل اقتراح (مسودة دستور) ليحل محل الاتفاقيات الأوروبية، وبعد عدة شهور من النقاشات الساخنة، جرى الانتهاء من المسودة واعتمادها في مجلس دبلن الأوروبي في ١٨ حزيران عام ٢٠٠٤م.

بالرغم من أن الدستور الأوروبي وضع لكي يحل محل الاتفاقيات الأوروبية وطرح مجموعة من المستجدات والمناصب داخل الاتحاد، إلا انه لحد اليوم لايزال مجرد مشروع لم يتم تطبيقه، بسبب رفض الناخبون في فرنسا وهولندا في ٢٩ أيار و١ حزيران عام ٢٠٠٤م على التوالي، ويرى مراقبون أن هذا الرفض كان ذلك

بمثابة ضربة قاصمة للعملية الاندماج الأوروبية، ولكن إذا كانت عملية (التعميق) قد واجهت تراجعا، فأن عملية (التوسع) على النقيض من ذلك شهدت تقدما(خضر ٢٠١٠ ،٢٠).

أذ مهدت معاهدة نيس الطريق لعقد قمة في ١٣ أيلول عام ٢٠٠٣ م والتي أكد فيها المجلس الأوروبي أن الاتحاد سيختتم مفاوضات الانضمام مع عشرة دول أوروبية وهي (هنغاريا، المجر، بولندا، التشيك، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، سلوفاكيا، سلوفيينا، وجزيرتان متوسطتان: مالطا وقبرص)، وبالفعل انضمت في ١ أيار عام ٢٠٠٤م، بينما تم تأجيل انضمام كل من رومانيا وبلغاريا إلى مرحلة لاحقة لأسباب تعلقت بعدم استيفاءها لشروط العضوية(صالح ٢٠٢٣ ، ١٣٦).

رابعا: معاهدة لشبونة عام ٢٠٠٧م

اقر قادة الاتحاد الأوروبي في ١٩ تشرين الأول عام ٢٠٠٧م في العاصمة البرتغالية لشبونة معاهدة، ودخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الأول عام ٢٠٠٩م، تهدف إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد وعملية صنع القرار فيه وتحل محل الدستور الأوروبي الذي رفضته فرنسا وهولندا سابقا عام ٢٠٠٥م، ووقع رؤساء دول الاتحاد الأوروبي وحكوماته أو ممثلون عنهم المعاهدة الإصلاحية، على أن يتم التصديق عليها في كل دولة أوروبية على حده(محمد ٢٠١٨ ،١٥).

ونصت المعاهدة على(عبد العظيم ٢٠٢٢ ،٧):

١. حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء.

٢. سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالاحتباس الحراري.

٣. أن تكون رئاسة الاتحاد لعامين، عوض الرئاسة المناوبة التي تستمر نصف عام.

٤- الية قانونية تنظم انسحاب أعضائه من الاتحاد والخطوات العملية لطريقة الانسحاب، وتم إدراج ذلك في بند الانسحاب من المادة (٥٠) في معاهدة لشبونة وتحدد المادة سبل انسحاب احدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل طوعي ومن طرف واحد وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها وهو حق للأعضاء لا يتطلب استخدامه تقديم أي تسويغ له، كما هو الحال بالنسبة (لبريطانيا التي قررت بناء على استفتاء شعبي نظمته يوم ٢٣حزيران عام ٢٠١٦ م الانسحاب من الاتحاد الأوروبي)(رابح ٢٠١٧ ، ٨٣) .

وفي نفس العام من توقيع معاهدة لشبونه ،تم انضمام بلغاريا ورومانيا للاتحاد الأوروبي(صالح ،١٣٦). وبانضمام رومانيا وبلغاريا، ثم تلتها انضمام كرواتيا عام ٢٠١٣م، انتقلت بلدان الاتحاد الأوروبي من ٦ دول سنة ١٩٥٧م تضم ما يقارب (١٦٧) مليون نسمة إلى (٢٨) دولة تضم أكثر من (٥٠٠) مليون نسمة عام ٢٠١٤م حسب مكتب الاحصاء الأوروبي (يوروستات)(بخوش ٢٠٠٦ ،٤٠). (وحسب ما موضح في الجدول رقم (١)).

جدول رقم (١) مراحل توسع الاتحاد الأوروبي

ت	الدولة	سنة الانضمام	النظام السياسي	العاصمة	عدد السكان	العملة	اللغات الرسمية	ملاحظات
١	ألمانيا	١٩٥٧	جمهورية وفيدرالية	برلين	٨٣٢٣٧١٢٤	يورو	الألمانية	دول مؤسسة
٢	إيطاليا	١٩٥٧	جمهوري	روما	٥٨٩٨٣١٢٢	يورو	الإيطالية	
٣	بلجيكا	١٩٥٧	ملكي دستوري	بروكسل	١١٦٣١١٣٦	يورو	الألمانية، الفرنسية، الهولندية	
٤	فرنسا	١٩٥٧	جمهوري	باريس	٦٧٨٤٢٥٨٢	يورو	الفرنسية	
٥	لوكسمبورغ	١٩٥٧	ملكي دستوري	لوكسمبورغ	٦٤٥٣٩٧	يورو	الفرنسية، الألمانية	
٦	هولندا	١٩٥٧	ملكي دستوري	أمستردام	١٧٥٩٠٦٧٢	يورو	الهولندية	
٧	الدنمارك	١٩٧٣	ملكي دستوري	كوبنهاغن	٥٨٧٣٤٢٠	كرونة دنماركية	دنماركية	
٨	إيرلندا	١٩٧٣	جمهوري	دبلن	٥٠٦٠٠٠٥	يورو	الإنكليزية، الإيرلندية	
٩	بريطانيا	١٩٧٣	ملكي	لندن	٦٧٠٢٥٥٤٢	جنيه إسترليني	الإنكليزية	
١٠	اليونان	١٩٨١	جمهوري	أثينا	١٠٦٠٣٨١٠	يورو	اليونانية	
١١	إسبانيا	١٩٨٦	ملكي دستوري	مدريد	٤٧٤٣٢٨٠٥	يورو	الإسبانية	
١٢	البرتغال	١٩٨٦	جمهوري	لشبونة	١٠٣٥٢٠٤٢	يورو	البرتغالية	
١٣	السويد	١٩٩٥	ملكي دستوري	ستوكهولم	١٠٤٥٢٣٢٦	كرونا	السويدية	
١٤	النمسا	١٩٩٥	جمهورية فدرالية	فيينا	٨٩٧٨٩٢٩	يورو	الألمانية	
١٥	فنلندا	١٩٩٥	جمهوري	هلسنكي	٥٥٤٨٢٤١	يورو	الفنلندية والسويدية	
١٦	إستونيا	٢٠٠٤	جمهوري	تالين	١٣٣١٧٩٦	يورو	الإستونية	
١٧	بولندا	٢٠٠٤	جمهوري	وارسو	٣٧٦٥٤٢٤٧	زلوتي	البولندية	
١٨	جمهورية التشيك	٢٠٠٤	جمهوري	براغ	١٠٥١٦٧٠٧	كرونة تشيكية	التشيكية	
١٩	سلوفاكيا	٢٠٠٤	جمهوري	براتيسلافا	٥٤٣٤٧١٢	يورو	السلوفاكية	

٢٠	سلوفينيا	٢٠٠٤	جمهوري	ليوبلانا	٢١٠٧١٨٠	يورو	السلوفينية	
٢١	قبرص	٢٠٠٤	جمهوري	نيقوسيا	٩٠٤٧٠٥	يورو	اليونانية والتركية	
٢٢	لاتفيا	٢٠٠٤	جمهوري	ريغا	١٨٧٥٧٥٧	يورو	اللاتيفية	
٢٣	ليتوانيا	٢٠٠٤	جمهوري	فيلنيوس	٢٨٠٥٩٩٨	يورو	الليتوانية	
٢٤	مالطا	٢٠٠٤	جمهوري	فاليتا	٥٢٠٩٧١	يورو	المالطية والإنكليزية	
٢٥	المجر	٢٠٠٤	جمهوري	بودابست	٩٦٨٩٠١٠	فورنت مجري	الهنغارية	
٢٦	بلغاريا	٢٠٠٧	جمهوري	صوفيا	٦٨٣٨٩٣٧	ليف بلغاري	البلغارية	
٢٧	رومانيا	٢٠٠٧	جمهوري	بوخارست	١٩٠٣٨٠٩٨	ليو روماني	الرومانية	
٢٨	كرواتيا	٢٠١٣	جمهوري	زغرب	٣٨٧٩٠٧٤	كونا كرواتية	الكرواتية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) European Union and European Union counties What is the European Union? On the Schengen visa website, entry date 2/3/2021, for more see the link: https://www.schengenvisainfo.com

(2)Population on 1 January، website Eurostat Data Browser، date of publication 14/7/2023، entry date 8/8/2023، for more see the link: https://ec.europa.eu/eurostat.

جدول رقم (٢) الدول المرشحة التي تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي وتحاول تلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي.

ت	الدولة	تاريخ الترشح	النظام السياسي	العاصمة	العملة	اللغة
١	تركيا	١٩٩٩	جمهوري	أنقرة	ليرة تركية	تركية
٢	مقدونيا الشمالية	٢٠٠٥	جمهوري	سكوبيه	دينار المقدوني	المقدونية
٣	الجبل الأسود	٢٠١٠	جمهوري	بودغوريتسا	يورو	المنتنغرية
٤	صربيا	٢٠١٢	جمهوري	بلغراد	دينار صربي	الصربية
٥	البانيا	٢٠١٤	جمهوري	تيرانا	ليك ألباني	الألبانية
٦	مولدافيا	٢٠٢٢	جمهوري	كيشيناو	ليو مولدوفي	المولدوفية والرومانية

٧	أوكرانيا	٢٠٢٢	جمهوري	كييف	هريفنا أوكرانية	الأوكرانية
٨	البوسنة	٢٠٢٢	جمهوري	ساراييفو	مارك بوسني	البوسنية والكرواتية والصربية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

١دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي أو على أبوابه، تاريخ النشر ٨/ ١١/ ٢٠٢٠، https://www.argaam.com،

٢-قادة الاتحاد الأوروبي يمنحون البوسنة صفة "دولة مرشحة " للانضمام إلى التكتل، تاريخ النشر ٢٠٢٢/١٢/١٦، https://www.france24.com. ،

جدول رقم (٣) دول أوروبية أخرى بعضها يسعى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

ت	الدولة	النظام السياسي	العاصمة	العملة	ملاحظات
١	أندورا	جمهوري	أندورا لا فيلا	يورو	
٢	أرمينيا	جمهوري	يريفان	درام	
٣	أذربيجان	جمهوري	باكو	مانات أذربيجان	
٤	بيلاروسيا	جمهوري	مينسك	روبل روسي	
٥	البوسنة والهرسك	جمهوري	سراييفو	مارك بوسني	تسعى للانضمام ولكنها ليست مرشحة
٦	ليختنشتاين	أميري	فادوز	فرنك سويسري	عضو في السوق الأوروبية المشتركة وشنغن
٧	مولدوفا	جمهوري	كيشيناو	ليو مولدوفي	
٨	موناكو	أميري	موناكو	يورو	
٩	النرويج	ملكي	أوسلو	كرونة نرويجية	عضو في السوق الأوروبية المشتركة وشنغن
١٠	روسيا	جمهوري فيدرالي	موسكو	روبل	

١١	سان مارينو	جمهوري	سان مارينو	يورو	
١٢	سويسرا	جمهوري فيدرالي	برن	فرنك سويسري	عضو في شنغن
١٣	الفاتيكان	بابوي كاثوليكي	الفاتيكان	يورو	
١٤	جورجيا	جمهوري	تبليسي	لاري جورجي	
١٥	كوسوفو	جمهوري برلماني	برشتينا	يورو	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي أو على أبوابه ، تاريخ النشر ٨/ ١١/ ٢٠٢٠، ينظر إلى الرابط:https://www.argaam.com/ ،

الخاتمة:

تعد تجربة الاتحاد الأوروبي أحدى ابرز التجارب الوحدوية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ، والتي هدفها التكامل والاندماج والتكامل والاندماج الاقليمي، أذ يعد مشروع الوحدة حلم رواد الكثير من القادة الأوروبيين منذ عقود عدة ، إلا انه لم يظهر على صعيد الواقع، إلا بعد ان تبنت مجموعة من الدول الأوروبية مشروع الوحدة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي قد عانت منها أوروبا بسبب الحروب التي خاضتها، لكن ذلك لم يمنعها من البحث عن مشروع يضمن لها الاستقرار والرخاء ويعيد لها مكانتها التاريخية التي فقدتها ، في سبيل ذلك تبنت أوروبا مشروع الوحدة الاقتصادية الأوروبية منذ بداية خمسينات القرن العشرين، وقد بدأ المشروع على أساس أقتصادي عام ١٩٥١م

بتشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧م، ومن ثم الجماعة الأوروبية عام ١٩٦٧م، استطاعت خلالها الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية ان تتجاوز خلافاتها الوطنية، وتلغي معظم حدودها الوطنية من أجل تحقيق الوحدة الإقليمية الجديدة ، وحققت الوحدة الأوروبية على مراحل وبصورة تدريجية، حتى جاءت معاهدة ماسترخت في عام ١٩٩٢م لتحدد أسس الوحدة السياسية الأوروبية وتكون الخطوة الأولى نحو الوحدة الأوروبية الشاملة ، والتي أعلن بموجبها عن كيان دولي عرف بـ " بالاتحاد الأوروبي"، والذي يعد أكبر انجاز تقوم به أوروبا ، لقد حاول الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسة الى أن يكون له دور فاعل ومؤثر في السياسة الدولية ، وعمل على توظيف عناصر القوة التي يمتلكها لاسيما قوته

الاقتصادية وتعزيز عملية التكامل والاندماج، ووصل عدد الأعضاء فيه الى (٢٧) دولة (بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي)، وإعادة ترتيب البيت الأوروبي من الداخل ليكون نقطة انطلاق نحو المستقبل وبكل يخدم دوله ضمن صيغة عمل جماعي تكاملي، وإيجاد دور مناسب له على المستوى الدولي . ويرى أغلب الباحثين في عملية توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً سلاح ذو حدين، فهو على الرغم من كونه سيضيف لأوربا من حيث الكم الا انه قد يخصم منها من حيث الكيف، وبمعنى أدق ان للتوسع آثاره السلبية والايجابية، داخليا (على كلا الطرفين في الاتحاد القديمة والدول الجديدة)، وخارجيا(الولايات المتحدة وروسيا ودول جنوب المتوسط).

واخيرا من هذا كله يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يعد أول مسعى لتكتل سياسي و اقتصادي على نطاق القادة الأوروبيين في أواخر القرن العشرين إذ استطاع أن يوحد إلى الآن(٢٧) دولة على الرغم من وجود بعض الاختلافات الداخلية، ضمن اتحاد دولي متطور يخضع لقانون سياسي أوربي موحد، وبقوة اقتصادية هائلة ، جعلته ينافس أقوى الاقتصاديات العالمية.

المصادر باللغة العربية

١. السعيدي ،أحمد أمين .٢٠١٧. مستقبل الاتحاد الأوروبي: دراسة في السياسة الخارجية والأمنية في ظل متغير الإرهاب. بحث ترقية . وزارة الخارجية العراقية . بغداد .

٢. الرفاعي، أحمد حسين .١٩٩٧. أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية. مركز *الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية*. ط ١ . أبو ظبي .

٣. مخيمر ،اسامة فاروق .٢٠٢٠. أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : النظرية والواقع . *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*. المجلد الحادي والعشرون . العدد ١ .

٤. خضر، بشارة .٢٠١٠. عملية الاندماج الأوروبي النشأة – العقبات – التحديات المستقبلية . مركز الامارات للراسات والبحوث الاستراتيجية . دراسات استراتيجية . ابو ظبي . العدد ١٥١. ط ١ .

٥. حسن ، جواس .٢٠١٠." *طبيعة الاتحاد الأوروبي (دراسة قانونية – سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي)*" . دار المعرفة للنشر. بيروت .

٦. نافعة ،حسن .٢٠٠٤." *الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا*". مركز الوحدة العربية . بيروت . ط١.

٧. غولدمان ،رالف .١٩٩٦." *من الحرب إلى سياسة الأحزاب (التحول الحرج إلى السيطرة المدنية)*. ترجمة فخري صالح. الدار الاهلية للنشر والتوزيع . ط١. عمان .

٨. عودة ، زمن ماجد .٢٠١٩. الاعتمادية المتبادلة والأمن الإقليمي رابطة جنوب شرق أسيا –دراسة حالة. أطروحة دكتوراه غير منشورة . *كلية العلوم السياسية*. جامعة بغداد. بغداد.

٩. الجميلي، صدام مرير.٢٠٠٩. *الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد* . دار المنهل اللبنانية. بيروت . ط١.

١٠. السيسي ، صلاح الدين حسن .٢٠٠٧." *النظم والمنظمات الإقليمية والدولية : الواقع –مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل*". دار الفكر العربي . القاهرة .

١١. سعيد، عبد المنعم .١٩٨٦." *الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة* ". مركز دراسات الوحدة الأوروبية . بيروت. ط١.
١٢. محمد، علاء جعفر .٢٠١٨. مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا. بحث ترقية. وزارة الخارجية العراقية. بغداد.
١٣. محمد، عمر مصطفى .٢٠١٤. *التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة*. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع. القاهرة.
١٤. توفيق، غفران عبد الكريم .٢٠٢٢. مستقبل الاتحاد الأوروبي في ضوء المتغيرات الإقليمية . رسالة ماجستير . *كلية القانون والعلوم السياسية قسم علوم سياسية* . جامعة العراقية .
١٥. السعدي، قاسم حسين .٢٠٢٠. السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي وأفاقها المستقبلية. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*. جامعة بابل. المجلد ١٢. العدد ٢.
١٦. النعيمي، لقمان عمر .٢٠٠٧. تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام. *مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية*. العدد ١٢٠. ط١ .
١٧. كردي، محمد دحام .٢٠١٣. *مستقبل الاتحاد الأوروبي (دراسة في التأثير السياسي الدولي)* . منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت . ط١.
١٨. عبد العظيم، محمد عبيد علي .٢٠٢٢. جهاد عوده ، سياسات الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة في التنظيم الدولي. كراسات استراتيجية (دراسات في مفهوم مختلف للتنظيم الدولي). العدد ٣ . المكتب العربي للمعارف. القاهرة.
١٩. الامام، محمد محمود .١٩٩٨. *تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي*. الدروس المستفادة للتكامل العربي. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط١. القاهرة .
٢٠. كمال ،محمد مصطفى .٢٠٠١. *صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت .
٢١. المبيضين، مخلد عبيد .٢٠١٢. *الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة*. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان. ط١.
٢٢. بخوش، مصطفى .٢٠٠٦. *حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة* . القاهرة . دار الفجر للنشر والتوزيع.
٢٣. رابح، منزر .٢٠١٧. *الاتحاد الأوروبي وحقوق الانسان ، الاتحاد الأوروبي وحقوق الانسان* . شركة المؤسسة الحديثة للكتاب . ط١. بيروت .
٢٤. صالح، مهند حميد مهيدي . *الأثار السياسية والاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي شرقا(دول أوروبا الشرقية أنموذجا)*. دار الاكاديميون للنشر والتوزيع. عمان.
٢٥. صالح، مهند حميد مهيدي .٢٠٢٣. *صعود اليمين الشعبوي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية*. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات . بيروت . ط ١ .
٢٦. طويرش، موسى محمد .٢٠١٣. *العالم المعاصر بين حربين (من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة ١٩١٤-١٩٩١)* . دار اينانا للدراسات والطباعة والنشر . بيروت . ط٢ .
٢٧. الجاسور، ناظم عبد الواحد .٢٠٠١. *الوحدة الأوروبية والوحدة العربية (الواقع والتوقعات)* عمان . دار مجدلاوي للنشر.
٢٨. خاطر، نصري ذياب .٢٠١١. *تاريخ أوروبا الحديث* . الجنادرية للنشر والتوزيع . الأردن . ط١ .
٢٩. غربي هيبة .٢٠١٨. *تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والأمنية . ألمانيا- برلين.

30-European Union and European Union counties What is the European Union? On the Schengen visa website, entry date 2/3/2021, for more see the link: https://www.schengenvisainfo.com/countries-in-europe/eu-countries/
31-Frederico Mancini ,Theltalians in Europe, Foreign affairs, new York V79,March April 2000.
32-Leuffen Dirk, Berthold Rittberger and Frank Schimmelfennig. Integration and Differentiation in the European Union: Theory and Policies.Springer Nature.2022.
33- Neill Nugent ,The Government and Politics of The European Union , Fourth Edition , London: The Macmillan press LTD,1999.
34-Population on 1 January، website Eurostat Data Browser، date of publication 14/7/2023، entry date 8/8/2023، for more see the link: https://ec.europa.eu/eurostat.
٣٥ـ دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي أو على أبوابه، تاريخ النشر ٨/ ١١/ ٢٠٢٠، https://www.argaam.com.
٣٦ـ قادة الاتحاد الأوروبي يمنحون البوسنة صفة "دولة مرشحة " للانضمام إلى التكتل، تاريخ النشر ٢٠٢٢/١٢/١٦، https://www.france24.com..

المصادر باللغة الانكليزية

1- Al Nuaimi, Luqman Omar. 2007. Türkiye and the European Union: A study of the accession process. Emirates Center for Strategic Studies and Research. Issue 120, 1st edition.
2- Al-Imam, Muhammad Mahmoud. 1998. Evolution of the European Union's institutional frameworks. Lessons learned for Arab integration. Arab Organization for Administrative Development, 1st edition. Cairo .
3- Al-Jasour, Nazem Abdel Wahed. 2001. European unity and Arab unity (reality and expectations) Amman. Majdalawi Publishing House.
4- Al-Mubaideen, Mukhaled Obaid. 2012. The European Union as a distinct regional phenomenon. Academics Publishing and Distribution. Oman. 1st edition.
5- Al-Rifai, Ahmed Hussein.1997. Large quantities of milk from the single market in bulk and Arab banks. Center for Strategic Studies and Research. 1st edition. Abu Dhabi.
6- Al-Saadi, Qasim Hussein. 2020. The European Union's monetary policy and its future prospects. Journal of the College of Management and Economics for economic, administrative and financial studies. University of Babylon. Volume 12. Issue 2
7- Al-Sisi, Salah El-Din Hassan. 2007. "Regional and international systems and organizations: reality - initiatives and proposals for development and activation." Dar Al-Fikr Al-Arabi. Cairo .
8- Bakhoush, Mustafa. 2006. The Mediterranean Basin after the end of the Cold War. Cairo . Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.
9- Gharbi Haiba. 2018. The repercussions of the British withdrawal on the security issue in the European Union. Arab Democratic Center for Strategic, Political and Security Studies. Germany Berlin.
10- Khader, Bishara. 2010. The European integration process: its origins - obstacles - future challenges. Emirates Center for Strategic Studies and Research. Strategic studies. Abu Dhabi . Issue No. 151, 1st edition.
11- Kurdi, Muhammad Dahham. 2013. The future of the European Union (a study of international political influence). Al-Halabi legal publications. Beirut . 1st edition.
12- Muhammad, Alaa Jaafar. 2018. The future of the European Union after Brexit. Search promotion. Iraqi Ministry of Foreign Affairs. Baghdad
13- Mukhaimer, Osama Farouk. 2020. Reasons for Britain's exit from the European Union: theory and reality. Journal of the College of Economics and Political Science. Volume twenty-one. Issue 1.

14- Nafaa, Hassan. 2004. "The European Union and Arab Lessons Learned." Arab Unity Center. Beirut . 1st edition
15- Odeh, Majid's Time. 2019. Interdependence and Regional Security ASEAN - A Case Study. Unpublished doctoral dissertation. Faculty of Political Science. Baghdad University. Baghdad.
16- said, Abdel Moneim. 1986. "The European Community's Experience of Integration and Unity." Center for European Unity Studies. Beirut. 1st edition.
17- Saleh, Muhannad Hamid Mahidi. 2023. The rise of the American populist right and its influence on the system of international economic relations. Arab Center for Research and Policy Studies. Beirut . 1st edition.
18- Saleh, Muhannad Hamid Mahidi. The political and economic effects of the European Union's expansion to the east (Eastern European countries as an example). Dar Al-Academyon for Publishing and Distribution. Oman.
19- Tawfiq, Ghufran Abdul Karim. 2022. The future of the European Union in light of regional changes. Master Thesis . College of Law and Political Science, Department of Political Science. Iraqi University.
20-Abdel Azim, Muhammad Obaid Ali. 2022. Jihad Odeh, Common European Security and Defense Policies in International Organization. Strategic pamphlets (studies on a different concept of international organization). Issue 3. Arab Knowledge Bureau. Cairo.
21-Al-Jumaili, Saddam Murr. 2009. "The European Union and its role in the new world order. Dar Al-Manhal Lebanon. Beirut, 1st edition.
22-Al-Saidi, Ahmed Amin. 2017. The Future of the European Union: A Study of Future Politics in the Light of Diverse Terrorism. Promotion was discussed. Iraqi Ministry of Foreign Affairs. Baghdad .
23-Goldman, Ralph. 1996. "From War to Party Politics (The Critical Shift to Civilian Control). Translated by Fakhri Saleh. Al-Dar Al-Ahliyya for Publishing and Distribution. 1st edition. Amman.
24-Hassan, Jawas. 2010. "The Nature of the European Union (An Analytical Legal-Political Study in Light of the Treaties Establishing the Union and the Draft European Constitution)." Knowledge Publishing House. Beirut.
25-Kamal, Muhammad Mustafa. 2001. Decision-making in the European Union and Arab-European relations. Center for Arab Unity Studies. Beirut .
26-Khater, Nasri Dhiab. 2011. Modern European history. Al-Janadriyah for publishing and distribution. Jordan . 1st edition.
27-Rabeh, Manzar. 2017. The European Union and human rights, The European Union and human rights. Modern Book Establishment Company. 1st edition. Beirut .
28-Twersh, Musa Muhammad. 2013. The contemporary world between two wars (from World War I to the Cold War 1914-1991). Dar Inana for Studies, Printing and Publishing. Beirut . 2nd ed.